المتغيرات المؤثرة في مستقبل الدور الصيني الدولي

هيلين وحيد فخري أ.م.د. محمد ميسر فتحي

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

helenq1988@gmail.com

الاستلام: ٢٠٢١/٧/٢٩ القبول: ٢٠٢١/٨/٢٠

مستخلص البحث

هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في مسار الدور المستقبلي للصين، منها ما هو داخلي يتعلق بالمشكلات الداخلية للصين سواء على مستوى النظام السياسي المتمثل بالحزب الشيوعي الصيني، وعلى مستوى الشعب الصيني وانقساماته العرقية والقومية؛ وهناك متغيرات إقليمية متمثلة بالقوى الإقليمية المحيطة بالصين كاليابان والهند والكوريتين؛ والمتغيرات الدولية والتي تتجسد بدور كل من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية اللتان تُعدان من أبرز منافسي الصعود الصيني. تكمن أهمية البحث في كشف المتغيرات التي تؤثر على الدور الدولي للصين، بما أنها تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لممارسة هذا الدور؛ إلا انها تواجه بالمقابل العديد من المشكلات والصعوبات في تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: الصين؛ الدور المستقبلي للصين؛ دور الصين الدولي.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Variables Affecting the Future of China's International Role

Mrs. Helen W. Fakhri **Assist. Prof. Dr. Mohammad M. Fathi**
College of Political Sciences / University of Mosul
helenq1988@gmail.com

Received: 29/7/2021 Accepted: 20/8/2021

Abstract

Many variables affect the course of China's future role, including what is internally related to China's internal problems, both at the level of the political system represented by the Chinese Communist Party, and at the level of the Chinese people and their ethnic and national divisions; There are regional variables represented by the regional powers surrounding China, such as Japan, India and the two Koreas; and the international variables, which are embodied in the role of the United States of America and the Russian Federation, which are among the most prominent competitors to the rise of China.

The importance of research lies in revealing the variables that affect the international role of China since it has many ingredients that make it able to exercise this role; however, it faces many problems and difficulties in achieving this.

Keywords: China; China's future role; China's international role.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في مسار الدور المستقبلي للصين، منها ما هو داخلي يتعلق بالمشكلات الداخلية للصين سواء على مستوى النظام السياسي المتمثل بالحزب الشيوعي الصيني، وعلى مستوى الشعب الصيني وانقساماته العرقية والقومية؛ وهناك متغيرات إقليمية متمثلة بالقوى الإقليمية المحيطة بالصين كاليابان والهند والكوريتين؛ والمتغيرات الدولية والتي تتجسد بدور كل من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية اللتان تُعدان من أبرز منافسي الصعود الصيني.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كشف المتغيرات التي تؤثر على الدور الدولي للصين، بما أنها تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لممارسة هذا الدور؛ إلا انها تواجه بالمقابل العديد من المشكلات والصعوبات في تحقيق ذلك.

إشكالية البحث:

تتدرج الإشكالية من عدة أسئلة، هي:

١- ماهية المتغيرات التي تؤثر الدور الصيني.

٢- هل يؤثر الصعود الصيني على القوى الآسيوية والإقليمية.

فرضية البحث:

تنطلق الفرضية من فكرة مفادها: كلما زادت المتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية؛ كلما قل تأثير الدور الصيني على الساحة الدولية.

منهجية البحث:

اعتمد في البحث على المنهج الوصفي، والمنهج المقارن لمقارنة الصين بمحيطها الإقليمي والدول الكبرى.

هيكلية البحث:

قسم البحث على مطلبين، وضح الأول المتغيرات المتغيرات الجيوستراتيجية على المستوى الوطني؛ أما الثاني فبيّن المتغيرات الجيوستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الاول

المتغيرات الجيوستراتيجية على المستوى الوطني

هناك العديد من المتغيرات الداخلية التي تؤثر على دور الصيني الدولي، وتتمثل هذه المتغيرات بمتغيرين الجيوسياسي، والجيواستراتيجي، وعلى النحو الآتي:

أولا: المتغير الجيوسياسي:

بعد قيام الجمهورية الصينية في عام ١٩٤٩، شهدت الصين تحولاتٍ كبيرة في نظامها السياسي، واسهمت عناصر عدة في صياغة وتحديد طبيعة سياساتها، وإضفاء الصفة القومية على توجهاتها، والتي تتميز بالإيجابية، والمرونة، في التعامل مع الاحداث، وتزايد دورها الدولي وفعاليته مع زيادة القوة الوطنية الصينية (السيد، ٢٠١٧، ٨٠).

ويُعد (الحزب الشيوعي الصيني) هو الحزب الحاكم الوحيد، إذ يتولى القيادة في النظام السياسي وشؤون الدولة، ويسيطر على الحكومة، والجيش، والمجتمع، وجميع مفاصل الدولة، وعلى الرغم من ما اعلن عنه (ماو تسي دونغ) اثناء مرحلة الثورة، بأن السلطة تنبع من فوهة البندقية، إلا انه بعد الشروع ببناء الدولة، أكد أن (الحزب الشيوعي الصيني) القائد الفعلي للجيش ولا يمكن للجيش أن يقود الحزب، وعليه يعد الحزب الشيوعي هو الحاكم الفعلي الوحيد في البلاد، وهو الذي يتولى قيادة البلاد ضمن المبادئ الأساسية التي يضعها، وذلك لتحقيق مهامه عبر مدة زمنية معينة، يتم بموجبها تحديد الأهداف السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والثقافية، وغيرها (الجنابي، ٢٠٢١، ٤٣-٤٤).

إن استمرار قيادة الحزب الشيوعي الصيني للسلطة السياسية منذ عام ١٩٤٩، كان له الأثر الكبير في ثبات السياسة الصينية، وعدم تأثرها بالأحداث والمتغيرات التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، وتَغيُر طبيعة النظام الدولي، وانتشار الأفكار الليبرالية، وتأثير العولمة، كل هذه العوامل لم تقف عائقاً امام بقاء الحزب الشيوعي في مقاليد السلطة سواء على المستوى الداخلي أم المستوى الخارجي،

وتحاول الصين أن تكون علاقتها مع بقية الدول على أساس المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة، والتعاون المتبادل(الجنابي، ٢٠٢١، ٥٦).

هناك سمات خاصة عديدة أتسم بها النظام السياسي الصيني، منها استمراريته في التراث الحضاري عبر اكثر من ألفي عام قبل الميلاد، والى حد الآن في توجهات عقيدة نظامها السياسي، كما إنها اتسمت بتفاعل الاطار الحضاري والتطور السياسي، وتكاد الصين تكون الدولة الوحيدة التي لم يستوطن الاستعمار الغربي فيها، على الرغم من اقتطاعه بعض من الأقاليم الصينية الا انه لم يستطيع تغيير العقدة والحضارة الصينية (حميد، ٢٠١٥، ٥٨)، ورافق التقدم الذي حققه الحزب الشيوعي، عملية التحديث والتطور السياسي، والتركيز على المقوم الاقتصادي ضمن المدى الطويل، بعيداً عن الهيمنة الأميركية (Kroenig, 2020, 15–17).

وعليه، فإن الحزب الحاكم هو مزيج ما بين التمسك بمبادئ الشيوعية والتشديد على القومية الصينية، ويمكن تحديد عوامل الضعف بنقاط عدة، منها ان الاقتصاد الصيني يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من إنها تعد قوة تصنيعية وتكنولوجية عالمية، فقد اقر رئيس مجلس الدولة (لي كه تشيانغ) عام ٢٠٢٠ انه لا يزال هناك (٦٠٠ مليون) فرد صيني ذو دخلٍ متوسط أو منخفض، أو حتى أقل (Nakazawa, n.d.). كما ان جائحة كورونا (Covid – 19) أدت الى تفاقم مشكلات النظام عبر زيادة معدلات البطالة، فضلاً عن ذلك شهد الاقتصاد الصيني قبل الجائحة أدنى معدل نمو له منذ (٣٠) عاماً (Tan, n.d.).

وتعيش الأقليات في الصين في مناطقهم على مساحة تقدر بحوالي ٦٠% من إجمالي مساحتها الكلية، وتضم الشينجيان" (Xinjiang) و "التيبت" (Tibet) و"منغوليا" و"يونان" (Yunnan)، وتعد مناطق استراتيجية لوفرة الثروات الموجودة في باطن أرضها (*China's Ethnic Fault Lines*, n.d.). ويمثل إقليم "شينجيان" نحو سدس مساحة البلاد، إذ يُعّد أكبر الأقاليم ذات الاستقلال الذاتي المحدود ويأتي بعده في الترتيب إقليم "التيبت" (*East Turkestan*, n.d.).

وإذا كان إقليم "التيبت" قد شكل في السابق حالة إزعاج للسلطات الصينية وذلك بسبب الخصائص الدينية للإقليم والمكانة التي يحظى بها الممثل الديني لسكان الإقليم أو ما يعرف باسم "الدلاي لاما" على الصعيد العالمي وفي المحافل الدولية من شهرة، الا ان إقليم :شينجيان" جذب الإنتباه إليه منذ عام ٢٠٠٩، عندما وقعت اضطرابات كبرى في الإقليم دقت جرس الإنذار بالنسبة إلى السلطات الصينية (*China's Ethnic Fault Lines*, n.d.).

وتكمن المشكلة الأساسية في هذا الإقليم، بقيام السكان الأصليين من "الأيغور" بثورات متعددة للتخلص مما يسموه الاحتلال الصيني لبلادهم في القرن التاسع عشر، ونجحوا في ثورة ١٩٣٣ على الصين القومية في إعلان (جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية) وصمدت حتى العام ١٩٤٣ مع دخول الغزو الصيني والروسي المشترك. ثم نجحوا (الأيغور) مرة أخرى عام ١٩٤٤ في إعادة تأسيس "جمهورية تركستان الشرقية" التي أسقطها الشيوعيون الصينيون عام ١٩٤٩، وقد ظل الإقليم منذ ذلك الوقت يعاني تحت الحكم الشيوعي (*China's Ethnic Fault Lines*, n.d.).

وفي عام ٢٠٠٩، عادت قضية الأيغور إلى الواجهة لتتصدر المشهد، على إثر مقتل ٢٠٠ إيغوري و١٧٠٠ جريح على يد السلطات الصينية وفق الحصيلة الرسمية (أعمال عنف عرقية في الصين، د.ت).

تأتي أهمية هذا الإقليم، إلى أنه يزود الصين بـ ١٣% من إنتاجها الكلي للنفط، و٢٨% من انتاج الغاز الطبيعي، كما يضم الإقليم أكثر من ٨٢% من الثروة المنجمية في البلاد، ونحو ٤٠% من احتياطات الغاز والفحم الحجري، وثلث احتياطي الصين الكلي من النفط فضلاً عن كميات كبيرة من الذهب واليورانيوم والموارد الطبيعية ذات البعد الإستراتيجي، كما يُعّد مركزا للإنتاج الغذائي للدول، ويُعّد الإقليم كذلك بوابة الصين من الناحية الجيوإستراتيجية لدول آسيا الوسطى (باكير، ٢٠١١، ١٩٢-١٩٨).

ولعل من اهم خصائص الاختلال الديموغرافي في الصين، هو الارتفاع السريع والكبير في معدل عمر الفرد، خصوصاً الفئات العمرية الأكبر في الهرم، يقابلها عدم تعويض فئة الشباب، والسبب يعود في ذلك الى انخفاض نسبة الخصوبة وتراجع اعداد الفئات العمرية من اسفل الهرم، فضلاً عن اختلال النسبة ما بين الذكور والاناث، والاختلال في توزيع السكان على أساس جغرافي، بين الداخل والساحل، وبين المناطق الحضرية والريف (*China's Ethnic Fault Lines*, n.d.).

فالصين تمر بمرحلة غير اعتيادية من تحول المجتمع السريع من شاب الى كهل. وذلك بسبب سياسة تحديد النسل التي طبقت في عام ١٩٧٨. التي أجبرت العوائل على انجاب طفل واحد فقط، اذ أدت هذه السياسة الى انحدار حاد في نسبة الخصوبة خلال مدة زمنية قصيرة (Branches, n.d.).

فضلاً عن اختلال نسبة الذكور والاناث، وهي احدى المشكلات الأخرى التي تعاني منها، اذ بسبب سياسة تحديد الانجاب، كان عدد كبير من العوائل يفضل انجاب الذكور للمساعدة في العمل او في الاعالة، إذ كانت تعمد الى الإجهاض، في حال كان المولود انثى على امل الحصول على ذكر في المرة التالية، وهذا أدى الى اختلال كبير بين اعداد الجنسين، بنسبة ١١٩ ذكر لكل ١٠٠ انثى، وفي بعض المحافظات ١٣٥ ذكر لكل ١٠٠ انثى. ان هذا الاختلال بين الجنسين وصل لدرجة ان هنالك ما يقارب (١١١ مليون) رجل صيني غير قادر على إيجاد زوجة له (باكير، ٢٠١٦، ٢٤٨).

ان هذه المشكلة (الاختلال بين نسبة الجنسين)، ستؤدي الى ارتفاع معدل الشيخوخة وتقليص فرص استغلال الطاقات السكانية، التي تندرج تحتها اعلى معدل للفئة العاملة، المنتجة في المجتمع. وهذا يُحَول المجتمع الصيني الى مجتمع شائخ وكهل بسرعة، قياسية، يعني ذلك ان شريحة كبار السن ستتحول الى عبء كبير على بقية الشرائح، مما يؤدي الى انخفاض حجم الإنتاج والاستهلاك، ويشوه التركيبة السكانية سيؤدي الى خلق مشكلات للدولة ككل، لن يكون سهلاً التعامل معها لإيجاد حلول ملائمة. وهذا يعني شيخوخة الصين قبل وصولها الى دولة غنية. وعلى الرغم

من إيقاف الصين العمل بسياسة الطفل الواحد منذ عام ٢٠١٦، من المتوقع ان هذا القرار لم يؤتى ثماره، إذ ان الكثير من الأزواج سيمتنعون من أنجاب اكثر من طفل لعدم قدرتهم على تحمل النفقات وعلى وجه الخصوص
الأرياف، وهذا يعني استمرار الازمة (Clarke, n.d.).

فضلاً عن ذلك، تعاني الصين من اضطرابات اجتماعية تتمثل على بالأخص في اتساع الفجوة بين العديد من الشرائح الاجتماعية فيما يتعلق بالدخل، وهذا يعد عاملاً مساعداً على نشوء وتزايد التظاهرات التي يقوم بها العمال والمزارعون، احتجاجاً على هذه الفروقات. وشكلت التظاهرات الطلابية مصدر القلق الأكبر للسلطات الصينية خلال فترات متعددة(باكير، ٢٠١٦، ٢٤٩).

ان أسباب الاضطرابات الاجتماعية التي تعاني منها الصين، لها مسببات عدة، لعل أهمها (Gobel & Ong, 2012, 37–39):

١. النزاعات حول الأراضي، وهي السبب الأساسي للاضطرابات الاجتماعية، وتشكل ما نسبته ٦٥% من اجمالي مسببات الاضطرابات الاجتماعية، ويرجع سببها الى مصادرة الحكومة، غالباً، أراضي السكان مقابل تعويضات غير مناسبة، وفي حالات أخرى يتم اجبار الأهالي على مغادرة أراضيهم عنوةً، وهناك تقارير تشير الى ان البعض من الحكومات المحلية تكلف عصابات لطرد الأهالي الذين يرفضون ترك منازلهم.
٢. التدهور البيئي، يعد من عوامل تعزيز الاضطرابات الاجتماعية، كما ان المتضررين من هذا التدهور، غالباً يتجمعون بشكل كبير لاثارة انتباه وسائل الاعلام وتسليط الضوء على المشكلات التي يعانون منها.
٣. الاضطرابات بين العمال، وعلى وجه الخصوص العمال المهاجرون من القرى والارياف الذي يوظفون في المدن او المناطق الساحلية، ويطالبون بتحسين اجورهم، وشروط عملهم.

٤. الأقاليم التي تحاول الانفصال عن الصين، مثل تايوان وإقليم التبت، ولما لذلك من تأثير على توجهات السياسة الصينية وأدائها الخارجي، ومحاولة السلطة في معالجة ذلك وما يستنزفها من موارد وإمكانات.

ثانياً: المتغير الجيواقتصادي:

منذ عام ١٩٧٨ حافظ الاقتصاد الصيني على نمو بلغ في المتوسط ما يقرب من ٨٪، وعلى الرغم من الأرقام المثيرة للإعجاب، هناك العديد من المشكلات الاقتصادية الخطيرة الناجمة عن النمو الاقتصادي؛ فدخل الفلاحين وبعض سكان المدن والقرى في انحدار.

يواجه الريف الصيني أزمة حقيقية، إذ ان دخل الفلاحين بعد ان دفع الضرائب والرسوم لا تكفي لشراء البذور والاسمدة لموسم قادم، إذ تضاءلت دخولهم بالنتيجة ارتفعت تكاليف الإنتاج، والبنية التحتية في الريف في حالة يرثي لها، لسوء الرعاية الصحية والخدمات، واذا كان ٨٥% في الريف يدخلون المدارس فان نفس النسبة تترك المدرسة ويضاعف من حجم مشكلة الريف اعتماد الدولة بشكل كبير عليه، إذ ان الفلاح الصيني يدفع ضرائب تعادل تقريباً ثلاثة اضعاف ما يقدمه المواطن في المدنية. فضلاً عن حجم الاموال التي المخصصة من الحكومة المركزية للريف لا تصل اليه بالشكل المطلوب؛ ذلك لسوء وفساد كثير من القيادات (حسين، ٢٠١٨، ٧٢).

أما البطالة، فإن معدل البطالة في الصين كان ثابتا إلى حد ما لنحو ٤% على مدى السنوات القليلة الماضية. ذلك لحقيقة أنه نظراً لتراثها الاشتراكي، أدّت سياسة العمالة الكاملة تاريخياً دوراً رئيساً في الاعتبارات الاقتصادية للحكومة، ويمكن الاطلاع على تفسير محتمل آخر في منهجية المؤشر، التي لا تجمع، وفقا للمكتب الوطني للإحصاء، سوى بيانات العمالة للمناطق الحضرية، ولا يزال النقاش حول ما إذا كان يتعين تعديل المنهجية وفقا لذلك من أجل خلق صورة إحصائية أكثر دقة مستمرا بين الساسة والإحصائيين الصينيين، اعتبارا من عام ٢٠١٩، كان معدل البطالة في المناطق الشمالية الشرقية من الصين أعلى بشكل ملحوظ مما كان عليه

في الأجزاء الجنوبية من الصين، وفي بكين، المركز السياسي والثقافي، تراوحت نسبة البطالة بين ١.٣% فقط لعام ٢٠١٩، وحسب صندوق النقد الدولي ٨.٤% مطلع عام ٢٠٢١ (*Unemployment rate*, n.d.).

أما التلوث البيئي، فهي في مشكلة أساسية لدى صناع القرار في بكين، إذ قدرت ورقة عمل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠١٧ التكلفة الاقتصادية لتلوث الهواء في عام ٢٠١٥ بمبلغ ١.٥ تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ٧.٩ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وقامت مؤسسة راند بقياس التكاليف الاقتصادية لتلوث الهواء من حيث الآثار الصحية وفقدان إنتاجية العمالة وقدرت خسارة الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة ٦.٥ في المائة كل عام بين عامي ٢٠٠٠ – ٢٠١٣ (Roy, 2018).

إن ندرة المياه والتلوث مشكلة أكثر خطورة، فالصين هي موطن لشخص واحد من كل ٥ أشخاص في العالم، ولكن لديها فقط ٧ في المئة من احتياطيات المياه العذبة في العالم، ووفقا لمعهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا، انخفضت احتياطيات الصين من المياه العذبة بنسبة ١٣% بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، وكان في البلاد ٥٠ الف نهر تبلغ مساحتها ١٠٠كم مربع او اكثر في الخمسينيات، وانخفض هذا العدد إلى ٢٣ الف مؤخراً نتيجة للإفراط في الاستخدام الزراعي وتلوث المصانع، أما ما تبقى من القليل من المياه فهو إما يستخدم لاستخراج الفحم ومعالجته (٢٠٪) أو للزراعة (حوالي ٧٠٪)، والصناعات التي تتركز بشكل كبير في شمال شرق الصين القاحلة حيث أنماط الأمطار وتساقط الثلوج
تتعطل بالفعل لتغير المناخ (Roy, 2018).

وتجدر الإشارة الى ان طبيعة المنظومة الاقتصادية الصينية بدأت منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية بوصفها دولة ذو نظام اقتصادي اشتراكي، إلا انها لم تستمر على هذه الحال، فدمجت بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي بما يسمى اقتصاد السوق الاشتراكي، إذ تبقي الدولة وسائل الإنتاج في ملكيتها بموجب هذا النظام، والسبب في ذلك الخروج من عزلتها عن العالم (Kondapalli, n.d.).

١- المتغير الجيو عسكري – أمني:

تشدد الصين دائماً على ان تطوير قدراتها العسكرية هي لتأمين امنها وحدوها، إذ تُعد عقيدتها العسكرية ذو توجهات دفاعية، فاعتبارات الأمن القومي متنوعة في طبيعتها، وتشير إلى تنوعها في الجوانب العسكرية وغير العسكرية على حد سواء، إن الأمن القومي له أهمية قصوى بالنسبة لقيادة البلاد نظرا لولايتها المستمدة من دساتير الحزب الشيوعي، وفي تشكيل الصين، تحتل القوات المسلحة (جيش التحرير الشعبي) بما في ذلك القوات شبه العسكرية (قوة الشرطة المسلحة الشعبية- PAPF) كذلك مكانة خاصة حيث ساهمت في جلب الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة في عام ١٩٤٩ (تشايس & تشان، ٢٠١٦، ١١-١٥).

ومع انتخاب ٨٠ مليون كادر القيادة على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى المستويات الأخرى، لا يزال الاستقرار السياسي والأمن شعاراً، ويشمل الأمن القومي للصين أيضا الاستقرار الداخلي بما في ذلك على المستويات السياسية والعرقية والاقتصادية وغيرها من المستويات ذات الصلة، كما يشمل سبل مواجهة أي تدخل خارجي، بما في ذلك حدوث نزاع إقليمي مع الجيران أو استنادا إلى تقييم القيادة الصينية الحالي للتهديدات، وعلى نطاق واسع، يشمل الأمن القومي للصين أبعادا محلية وخارجية على حد سواء، ويشمل مواضيع مثل آليات الرقابة الداخلية، والسياسة الخارجية، والاقتصاد، والمعلومات، وغيرها من المواضيع (تشايس & تشان، ٢٠١٦، ١٥).

ويرتبط أمنها القومي بالأوضاع الجغرافية السياسية للبلد، والقضايا الموروثة من الماضي، والروابط بالأطراف، لا سيما وأن هذه القضايا ترتبط بقضايا السيادة وروابط الأقليات الإثنية مع المناطق المجاورة، وتصورات القيادة بشأن التهديدات والنوايا الناشئة، وقد أثر السياق الجغرافي السياسي للصين إلى حد ما على الجوانب الأمنية للبلاد، فضلاً عن التصورات المتغيرة للقيادة وسبل التصدي لهذه التحديات. باختصار، أدى السياق الجغرافي إلى العديد من التجارب والمحن لمختلف السلالات الصينية – مثل الهجمات المنهكة من الشمال من منغوليا، مما أدى إلى بناء القوى

التي تقوم ببناء سور الصين العظيم (على الرغم من أنها لم تبن في عقد واحد أو حتى قرن من الزمان ولكن في فترات مختلفة)، كما أن السياق الجغرافي قد خفف جزئيا من تأثير الصين الخارجي بعد الأطراف التي قبلت فيها الأقليات العرقية القاعدة الصينية الشاملة (سكوبيل & نادر، ٢٠١٦، ٩).

ولحماية هذه المصالح، بذلت القيادة الصينية جهود عدة، بما في ذلك في السياسات الدبلوماسية والعسكرية والأمنية في الماضي، وكانت تستعد للمستقبل للتصدي للتحديات التي تواجه مصالحها الأمنية المتصورة، المحلية والخارجية على حد سواء، وهكذا، فإن العديد من الحروب التي خاضتها الصين مع جيرانها تتعلق بالنزاعات الإقليمية، بما في ذلك مع الهند في عام ١٩٦٢، والاتحاد السوفياتي آنذاك في عام ١٩٦٩، وفيتنام في عام ١٩٧٩؛ في حين أن دخولها في الحرب الكورية في أوائل ١٩٥٠ كان لحماية أمنها المحيطي المتصورة؛ وفي تايوان في أزمتي ١٩٥٨ و١٩٩٥-١٩٩٦ كجزء من مطالبتها بتايوان، ومن المرجح أن تعزز الصين في المستقبل موقفها من مصالحها الجغرافية السياسية المتصورة، ومن هذه الخطوات ما يأتي (Kondapalli, n.d.):

١- طرق ووسائل توسيع الحواجز الجغرافية الطبيعية في قلب البلاد (الصين الهان التي تضم ثلث الصينيين الهانيين المكتظين بالسكان في الأجزاء الوسطى والشرقية من البلاد)؛ ومن ثم السيطرة على المناطق الحدودية والسيطرة عليها بما يعادل ثلثي مساحة الصين، التي تقطنها أساسا الأقليات العرقية في التبت وشينجيانغ ومنغوليا، وما إلى ذلك، إلى آسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية في الحدود البرية من خلال برنامج التنمية الغربية،

٢- الدخول المتضافر إلى المجالات البحرية في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي لتنفيذ استراتيجيتها للسيطرة على المحيطين في المحيط الهادئ والمحيط الهندي في نهاية المطاف.

المطلب الثاني

المتغيرات الجيوستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي

تؤثر جملة من المتغيرات الجيوستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي، في الدور الصيني، خصوصاً علاقاتها مع الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية)، والدول المؤثرة المجاورة لها (اليابان والهند وشبه الجزيرة الكورية)، وسنتناول كلا المستويين بشيء من التفصيل، وعلى النحو الآتي:

أولاً: المتغيرات الجيوبوليتيكية على المستوى الإقليمي:

١- المتغير الياباني:

يتوجس المحللون الصينيون، من إمكانية عودة اليابان قوى كبرى مجدداً، وينطلقون بتحليلهم هذا من ان اليابان بهذه العودة يمكن إن تكون أكثر استقلاليةً عن السيطرة الأميركية وتأثيراً في الشؤون العالمية (بروان & وآخرون، ٢٠١١، ٢٦٤)، وتؤدي العوامل التاريخية تأثيراً كبيراً في الوقوف بوجه إي انطلاقة للعلاقات الثنائية بين البلدين خصوصاً مدة الاستعمار الياباني للصين أبان الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن إصرار بعض المسؤولين اليابانيين على زيارة ضريح ياسوكوني وهو الضريح الذي تَعدّهُ الصين يضم رفات مجرمي حرب (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٧، ٦٩).

وعليه تضع الصين نصب عينيها هدفاً رئيساً اتجاه اليابان من إن تصبح قوة منافسة تكتمل لها عناصر القوة أو تؤدي الولايات المتحدة الأميركية دورا مهماً في هذه المعادلة كونها إحدى العوامل المقيدة لعودة القوة اليابانية (كوخ، ٢٠٠١، ١٠٥)، وتمتلك للصين مخاوفاً إستراتيجية تتمحور حول مشروع "قوس الحرية" الذي يهدف إلى تأسيس كتلة مع الولايات المتحدة الأميركية واليابان واستراليا والهند، بُغية تشكيل حزام جيوبولوتيكي بحري الهدف منه تطويق الصين، كان السبب من هذا المشروع هو تخوف اليابان من التحديث السريع للمؤسسة العسكرية الصينية (جيانغ، د.ت).

أما الجانب الأكثر خطورة في هذا الصراع المتوقع، فهو إمكانية التنافس الياباني الصيني على المنطقة بعد اكمال سحب القوات الأميركية من آسيا، لاسيما ان اليابان بدأت فعلياً في أداء دوراً أمنياً وسياسياً في المنطقة، فحدوث هذا التنافس يدفع كل أطرافه إلى زيادة قدراتها الاقتصادية والعسكرية، وهذا يرفع من حدة التوتر متمثلاً بزيادة الانفاق على التسلح، ولجوئها إلى عقد تحالفات سياسية وأمنية، خصوصاً مع تداخل مصالح هذه القوى، مما يؤدي الى الاسهام في تعقيد الحسابات الأمنية لهذه الدول، والتي تؤدي الى زيادة حدة التنافسات التي تتحول إلى صراعات إقليمية (عبدالله، ٢٠٠٢، ص ١١٧).

فضلاً عن ذلك، خلاف الصين واليابان على جزر دايويو (سينكاكو)، وهي عبارة عن مجموعة من الجزر غير مأهولة تقع في بحر الصين الشرقي، هذه الجزر تحت إدارة اليابان، وتبعد هذه الجزر ٤٠٠ كم جنوب جزيرة اوكيناوا اليابانية و ٢٠٠ كم شمال شرق جزيرة تايوان، الا ان الصين تطالب بها، اما أهمية هذه الجزر فهي نقطة يبدأ منها تحديد المنطقة الاقتصادية والمياه الإقليمية لليابان التي تكون غنية بالغاز والنفط، كما انها تتمتع بموقع استراتيجي قريب من ممرات الملاحة البحرية وتزخر مياهها بالثروة السمكية، فالخلاف هو إصرار اليابان على أن الشريط الحدودي يمر وسط الفضاء المائي، في حين تصر الصين على نقل الشريط بالقرب من الشواطئ اليابانية (ذياب، ٢٠١٢، ١٣٤).

أما في الجانب الاقتصادي، فحدث تطور ايجابي بين البلدين، إذ أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لليابان، كما أصبحت الصين ثاني اكبر سوق للصادرات اليابانية، وفي الوقت نفسه لاتزال اليابان الدولة الأولى في تقديم المساعدات العامة إلى الصين، فمنذ العام ١٩٧٩ وحتى منتصف العام ٢٠٠٥، بلغت إجمالي المساعدات اليابانية التي حصلت عليها الصين ما قيمته (٣) تريلون يَن قرضاً و(١٤٥) مليار منحة و(١) مليار ين مساعدات فنية فعلى ما يبدو إن تطور التبادل

التجاري بين البلدين يشير إلى تعزيز العلاقات إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية (وزارة الخارجية اليابانية، د.ت).

الشكل ١: (مؤشرات الجيش والدخل القومي وعدد السكان ودخل الفرد بين اليابان

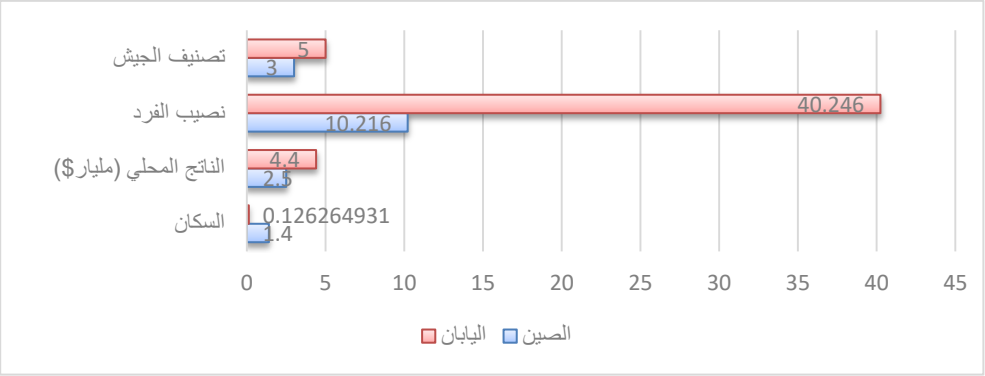

الشكل من اعداد الباحثة، استناداً الى:

Global Fire Power Data، available at: http://www.globalfirepower.com

ومن الشكل رقم ١٦، نجد ان اليابان تتفوق على الصين من ناحية الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، إلا ان الكفة ترجح للصين بفضل قدرتها السكانية والعسكرية، وتصنيفها الثالث عالمياً على مستوى القوة العسكرية.

٢- المتغير الهندي

يشكل المتغير الهندي أحد أهم المتغيرات المهمة في الأمن الإقليمي والعالمي، إذ إن تشابك العلاقات بين الدولتين اللتان ضمان أكثر من ربع سكان العالم فإن العلاقة لها أهمية قصوى، فضلاً عن العامل الديموغرافي والموارد تعدان من الأسواق الجديدة للسلع والخدمات والتقنيات مما يشكل لها دوراً مركزياً في إي ترتيبات إقليمية، وترى الصين ان الهند طموحة لا تفرط في ثقتها بنفسها ذات قوة عسكرية يكون للصين معها في يوم ما حساب (كوخ، ٢٠٠١، ١٠٩).

وبينما تثق الصين قي قدرتها على البقاء في وضع استراتيجي افضل من الهند فإنها في الوقت نفسه قلقة من العلاقة المتنامية بين الهند والولايات المتحدة

الاميركية وتنظر الهند إلى الصين بوصفها مصدر تهديد تقليدي ونووي لأمنها، كما تمثل العلاقات العسكرية الصينية – الباكستانية مشكلة للعلاقات – الهندية – الصينية إذ يعتقد القادة الهنود إن الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها، هذا وتعارض الصين الرغبة الهندية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، فالصين تخشى في استخدام وضع الهند كعضو دائم في مجلس الأمن من قبل القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الاميركية في تشكيل حلقة احتواء في مواجهتها خاصة إذا نجحت اليابان هي الأخرى في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن (حلمي، ٢٠١١، ١٠٧).

ويعد السعي للسيطرة على الطريق البحري من نقاط التنافس ما بين الصين والهند، إذ سعت

الصين لحماية طرقها التجارية، ووارداتها النفطية التي تمر بالمحيط الهندي، وهذا أثار حفيظة الهند ودفعها للسعي الى الهيمنة على المحيط الهندي، حتى أنها (الهند) قد اتجهت نحو تحدي الهيمنة البحرية الصينية في المنطقة عبر سياسة "انظر إلى الشرق"، التي تتمثل في تعميق التعاون الاقتصادي والعسكري بين الهند ودول جنوب وشرق آسيا للتأثير على النفوذ الصيني (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٧، ٧٢).

كما تدرك الصين انه عن طريق استراتيجية الولايات المتحدة الاميركية الجديدة في المنطقة، فإن الهند تعد الأكثر ترشيحاً لمواجهة الصين، لاسيما بعدما تراجعت الولايات المتحدة الاميركية عن التحالف مع الباكستان، وتركيزها على الهند لإقامة شراكة إستراتيجية (الدليمي، ٢٠٠٤، ٩٧).

وللهند مخاوف كذلك من الصين، إذ يقول الكاتب الهندي (براكاش): "على أولئك الذين ينتقدون الهند، إن يتذكروا، إن الصين الشيوعية احاطت بنا بقوة نووية، وتحالفت مع باكستان وميانمار، مهددين بذلك طرق التجارية الهندية في المحيط الهندي، وقامت الصين بنشر صواريخ نووية في التبت قبالة الهند، ومكنت التكنولوجيا

الصينية، باكستان، من اختبار صواريخ (غوري) وهي أسلحة موجهه فقط ضد الهند" (دودز & اتكنسون، ٢٠١٢، ٧٣-٧٤).

ونحو ٩٠% من مبيعات الأسلحة الصينية، تتجه إلى الدول الواقعة على حدود الهند، التي كانت عارضت على الدوام تطلعات الهند في الهيمنة على جنوب آسيا، ومن ثم كان لجوئها إلى تدشين علاقات أمنية مع قوى إقليمية أخرى (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٧، ٧٢).

أثناء السنوات العشر الماضية شهدت التبادلات التجارية بين البلدين تطوراً كبيراً ووفقا لأرقام

وزارة التجارة الصينية بلغت قيمة التبادل التجاري مع الهند ٧،١٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٥ بعد إن كانت ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١ وتعد الصين اليوم ثاني أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة الاميركية، وقد ركزت المباحثات التي دارت بين الزعيمين الصيني والهندي خلال زيارة الزعيم الصيني الى الهند عام ٢٠٠٦ على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين ورفع مستوى التبادل التجاري بينهما من ٢٠ مليار دولار سنوياً إلى ٤٠ مليار دولار، ويسعى الطرفان لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما ليصل بحلول عام ٢٠١٠ إلى نحو ٥٠ مليار دولار (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٧، ٧٢-٧٣). وحسب وزارة التجارة الهندية، فإن الصين تُعد اكبر شريك تجاري في الهند عام ٢٠٢٠، إذ بلغ التبادل التجاري بينهما (٧٧.٧) مليار دولار أميركي (أي دلائل لاستعادة الصين مرتبة الشريك الأول للهند؟، د.ت).

وتبقى مخاوف الصين من الطموحات الهندية الإقليمية على الرغم من ذلك المناخ التجاري المنتعش في المنطقة، لا سيما إن الهند قد شرعت في توقيع الكثير من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول أسيوية مختلفة ضمت وسط وجنوب وشرق آسيا، وهي متفوقة على الصين بجدارة في مجالي التكنولوجيا المعلوماتية وتصنيع الأدوية (حلمي، ٢٠١١، ٧٤).

الشكل٢: (مؤشرات الجيش والدخل القومي وعدد السكان ودخل الفرد بين الهند والصين)

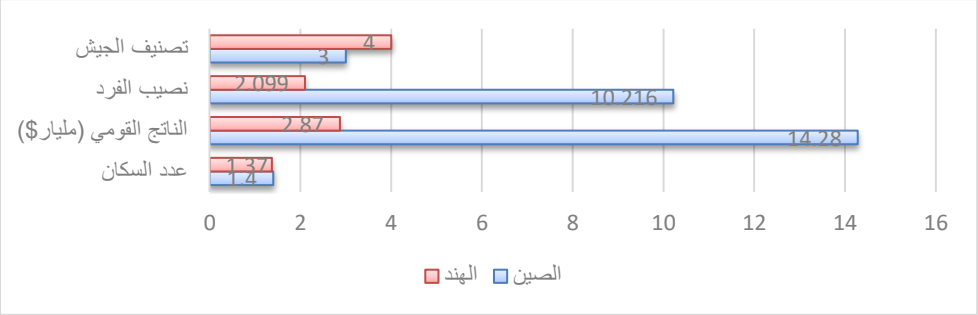

الشكل من اعداد الباحثة، استناداً الى:

Global Fire Power Data، available at: http://www.globalfirepower.com

يتضح لنا من الشكل ١٧، ان الصين تتفوق وبشكل ملحوظ على الهند، على الرغم من التقارب في عدد السكان، إلا ان الكفة تميل لصالح الصين.

٣-كوريا الشمالية والجنوبية

يعد البعد الأمني وتحقيق الاستقرار في كوريا الشمالية من أهم أهداف السياسية الخارجية الصينية، إذ سعت حكومة الصين لحل الأزمة النووية الكورية بالطرق السلمية على الرغم من العلاقات الثنائية بين البلدين تتأرجح صعوداً وهبوطاً، فدعت الصين كوريا الشمالية إلى تجنب أجراء تجارب صاروخية؛ لان ذلك من شأنه زيادة التوتر في شبة الجزيرة الكورية. وتهدد الصين باستخدام حق الفيتو على أي مشروع قرار يصدر من مجلس الأمن لفرض عقوبات على كوريا الشمالية، وتكمن رغبة الصين في إن تتفادى بأي ثمن كان حدوث تغير سياسي او تغير اجتماعي سريع في كوريا الشمالية، مثل انهيار النظام مثلاً (سواء أكان عن طريق العقوبات أم الحرب أم بفعل تحركات تقدم عليها بيونغ يانغ نفسها) ما يمكن إن يتمخض في تقرير بكين – عن تبعات وآثار سلبية في الصين، ومن بينها احتمالات: تدفق اعداد ضخمة من اللاجئين على نحو قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في شمال شرق الصين وخسارة دولة عازلة "شبه حليفة" وقيام وجود عسكري للقوات الأميركية وتلك المتحالفة وإياها

في كوريا الشمالية على مقربة من الحدود الصينية وظهور شبه جزيرة كورية موحدة حليفة لواشنطن (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٧، ٧٤).

إن صراعي كوريا وتايوان يمكن إن يصبحا مصدراً لتوتر كبير وهما الاستثناء الذي يثبت قاعدة إن الجغرافيا تؤثر على فرص الصراع في شرق آسيا فالصراع الكوري يعد مصدراً لتوتر متصاعد؛ لأنه المكان الوحيد في شرق آسيا الذي احتفظت فيه الولايات المتحدة الاميركية بتواجد عسكري فالولايات المتحدة الاميركية بوصفها قوة بحرية كما هو الحال في اوروبا إثناء الحرب الباردة لها قوات برية في كوريا الجنوبية وتلك القوات عرضة لهجوم مفاجئ ولذلك اعتمدت الولايات المتحدة الاميركية على الأسلحة النووية لردع إي هجوم وهو ما أدى إلى تشجيع كوريا الشمالية على امتلاك الأسلحة النووية، لذا عمل الردع النووي بأقل درجة من توتر القوى العظمى؛ لان الصين تتخذ من كوريا الشمالية دولة حاجزة من ثم لم يكن لها مصلحة استراتيجية في تشجيع كوريا الشمالية على تحدي الوضع الراهن، بل على العكس من ذلك ونتيجة لإشباع مصالحها الحيوية عملت بكين مع سيؤول وواشنطن للحفاظ على الوضع الراهن (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٧، ٧٤).

كما إن للصين نزاع مع كوريا الجنوبية (حليفة الولايات المتحدة الاميركية) حول جزر دكتو والكوريون حساسون تجاه الصين بسبب الادعاءات التاريخية لبجين فيما يتعلق بفوريو بتاريخ مملكتها التي تعدها الصين جزءاً من تاريخ الصين، لأُنها جغرافيا كانت تقع في الصين الحالية (كاظم، ٢٠١٠، ١٤٤).

إن التكيف الذي كان يحدث في علاقات الصين بكوريا الجنوبية هو جزء مكمل لسياسة تدعيم مجانبتها لكي تكون قادرة على التركيز بفعالية أكبر على الهدف المركزي، وإذا أخذنا في الحسبان تاريخ كوريا ومشاعرها العامة نجد إن التكيف الصيني الكوري بحد ذاته يسهم في إضعاف الدور الإقليمي المحتمل لليابان ويهيئ الظروف أو الخلفية اللازمة لظهور علاقة ذات طابع تقليدي أكثر حده بين الصين وكوريا (إما المعاد توحيدها أو التي لا تزال مقسمة) (بريجنسكي، ١٩٩٩، ١٧٨).

إن شبه جزيرة كوريا بشقيها الشمالي والجنوبي يبرز تأثيرها في الصين عن طريق ازدياد حدة المنافسة بينهما؛ لان العلاقة التنافسية هنا يكون مرددوها سلبي التأثير في ظل النفوذ المتصاعد للصراع بين الطرفيين، بيد إن هذا لابد إن يكون له رؤى سلبية على التفاعلات السياسية بين إطراف إدارة الأزمة من ثم يحول ذلك إلى زعزعة الأمن في المنطقة مما يعكس دوره على الأداء الصيني في منطقة مجالها الحيوي ويؤدي إلى تحجيم الدور الصيني في منطقة يتمتع بها الوجود الأميركي بأفضلية مميزة الذي يسعى جاهداً لتعظيم هذه الصراعات حتى يكسب نقاط لاحتواء الدور الصيني في مركز تفاعلاته السياسية وفي وقت نهوضها المتنامي (عابدين، ٢٠١٠، ٦٨).

ثانياً: المتغيرات الجيواستراتيجية على المستوى الدولي

يتأثر الدور الصيني، بمجموعة المتغيرات الدولية، وعلى الأخص من القوى الدولية والتي لها أثر كبير في اتخاذ القرار السياسي الصيني الذي يوجه دورها، ومن اهم هذه المتغيرات:

١- المتغير الأميركي:

بعد استقراء واقع التنافس الأميركي الصيني، نجد أن الولايات المتحدة الأميركية ستبقى تمارس تأثيرها الحاسم في الدور الصيني، وإن المصالح الجيواستراتيجية الأميركية مستقبلاً تتطلب إن تكون الصين ضعيفة ومنقسمة على نفسها، ويرى المختصون في الشأن الصيني إن الولايات المتحدة الاميركية ستبذل قصارى جهدها لمنع ظهور الصين بشكل تام، كقوة عسكرية اقتصادية كبرى (زاده، ١٩٩٧، ٢٠٩).

وتدرك الصين إن الولايات المتحدة الاميركية تسعى لأخذ دور الصين بوصفها مسيطرة في آسيا، فالصين ومنذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، بدأت تنظر للولايات المتحدة كعقبة لطموحاتها الإستراتيجية وليست شريك استراتيجي، فتعمل على تقليص

النفوذ الأميركي في آسيا، وتمنع اليابان والولايات المتحدة الاميركية في احتواء الصين للحد من توسيع نفوذها في بحري الصين الشرقي والجنوبي (العامر، ٢٠٠٥، ١٧).

وكما ترى الصين، ان هنالك حاجة ملحة في صرف انتباهها اتجاه البحر، فمع انحسار الجاذبية الأيدلوجية للشيوعية رهن قادة الصين شرعيتهم بتحسين المستوى المعيشي لأوسع شريحة ممكنة من السكان، وحفزت حتمية التنمية الاقتصادية إلى تعقب إمدادات النفط والغاز في مناطق بعيدة مثل الخليج العربي والقرن الإفريقي والى التطلع بقلق الى خطوط الاتصال البحري التي تنقل عبرها المواد الخام إلى الموانئ البحرية الصينية، ونتيجة لذلك اصبح لأمن الممرات المائية المجاورة للسواحل الصينية أهمية على مستوى السياسات الى بكين وكبار القادة الصينيين، فإن ضمان حرية الملاحة في البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي والجنوبي مسألة ذات أهمية قصوى من الناحية الجيوبولوتيكية بل هي حاسمة إلى بقائهم في المشهد السياسي، وهم يتخوفون من إن تحتجز واشنطن الموارد الصينية في اوقات الأزمات سواء مضيق تايوان او غيره (هولمز، ٢٠١١، ١٦).

ويهدف المخطط الاستراتيجي الصيني إلى تقليص النفوذ الأميركي في غرب الباسفيك وجنوب شرق آسيا واليابان، واستعادة تايوان هو ما جعل الولايات المتحدة الاميركية تنظر إليها ليس فقط كونها أكبر قوة عسكرية آسيوية بل كونها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية وصدرت التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى (الربيعي، ٢٠٠٤، ٤١).

ويدرك القادة الصينيون إن الولايات المتحدة الاميركية تستغل فرصة خوف بعض دول وسط وشرق اوروبا من روسيا وقلق بعض دول شرق آسيا من صعود الصين لتنشر نظريتي "الخطر الروسي والصيني" التي تروج لها الدعاية الغربية، والتي تعني ان الصين وروسيا لهما اطماع توسعية في محيطهما الاقليمي لتدعم وضعها السائد في أوروبا وآسيا وذلك عبر توسيع حلف الناتو شرقاً وتقوية التعاون الأمني الأميركي الياباني (تشيماو، ٢٠٠٠، ٦٢).

وذكر الباحثين (ريتشارد برشتاين وروس موفرو) عام ١٩٩٧، ان الصراع الحتمي بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، يمثل تناقض مصالحهما الإستراتيجية بعد إن جمعهما اثناء الحرب الباردة العداء لخصمهما المشترك الاتحاد السوفيتي، كما يشير الباحثان الى إن الولايات المتحدة الاميركية خاضت ثلاث حروب في آسيا في كل مرة لمنع تحكم قوة إقليمية في المنطقة، وذلك الحال لاحقاً مع الصين، التي بدأت تبسط سيطرتها الفعلية على المجال الآسيوي (أباه، ٢٠٠٤، ٦١-٦٢).

إلا إن الصين تعارض المحاولات الأميركية في الانفراد بشؤون القارة الآسيوية، وتبدي شكوكاً قوية اتجاه المساعي الأميركية الرامية إلى تكثيف الروابط الأمنية بين الولايات المتحدة الأميركية والعديد من دول القارة، ويرى الخبراء الأميركيين إنه من الضروري إن تقابل طموحات الصين القومية وتنامي مؤشرات قوتها الاقتصادية بتأكيدات من جانب الولايات المتحدة الأميركية في التركيز على قوتها العسكرية ونشاطها الدبلوماسي لتنشئ حزاماً ساحلياً بمحيط (اوراسيا) يمتد من اليابان عبر منطقة اسيان إلى الشرق الأوسط لتطويق الصين من الناحية الجيوبولوتيكية؛ لذا نلحظ غياب التفاهم بين الصين والولايات المتحدة الأميركية اتجاه مبادئ تشكيل السياسية العالمية، إذ تؤكد الثانية (الولايات المتحدة الاميركية) بقوة على عدّ التزام حقوق الإنسان مبدأ يجب اعتماده في صياغة السياسية الدولية، بينما ترى الأولى (الصين) إن السيادة الوطنية "مقدسة " ومن ثم لا يمكن المساس بها، وانسجاماً مع رفضها الشديد لفكرة إخضاع السيادة الوطنية لاعتبارات حقوق الإنسان الدولية تصر الصين على إن التعامل مع القضايا المتعلقة بأقاليم التبت وتايوان وسينكيانج يظل قضية داخلية تخصها ولا شأن للدول الخارجية بها فأعضاء الطبقة الصينية الحاكمة يشعرون بإنزعاج بالغ من الولايات المتحدة الاميركية

والدول الغربية الأخرى التي تتدخل في قضايا بلادهم الداخلية (فهمي، ٢٠٠٠، ٢٣-٢٤).

كما تدرك الصين، إن الصراع مع الولايات المتحدة الاميركية، يحرر جميع الدول المحيطة بالصين ويجعلها تسعى وراء طموحاتها ومطالبها المختلفة، والنهج الأكثر عقلانية إلى الصين هو تطبيق أقصى ما لديها من فنون الحكم التقليدية، إذ تؤدي الولايات المتحدة الاميركية دوراً في عدّ الجيوسياسي للصين بدلاً من دور عدو متأصل، وقد كان ذلك دافع السياسة الصينية بالإجمال على الرغم من بعض التذبذبات حول تايوان بدرجة كبيرة (كيسنجر، ٢٠٢٠، ١٤٥).

أما اقتصادياً، تتقاطع الخطوط وتتوازى في الوقت ذاته بين التعاون والتنافس الحاد، فالصين تعد الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة، كما تعد الأخيرة الشريك التجاري الأول للصين، إلا ان هناك العديد من القضايا الخلافية بينهما لعل أولها قضية العجز في الميزان التجاري الأميركي لصالح الصين (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٧، ٦٥).

كما تتهم الولايات المتحدة الاميركية وعدد كبير من دول العالم، الصين، بأنها تغرق اسواقها بالمنتجات الرخيصة، وهذا يشوه التجارة العالمية، ويحد من المنافسة، ويكبد الشركات في الدول المختلفة خسائر كبيرة سواء أكانت شركات محلية منتجة أم شركات مصدرة للأسواق واصبحت قضايا الإغراق ضد الصين تمثل نحو ١٢% من إجمالي قضايا الإغراق المنظور أمام منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٧ وموجهة ضد نحو ٤٠٠٠ منتج صيني (علي، ٢٠٠٨، ٨٨).

ان الصين تهتم كثيراً باستقرار وتطور العلاقات الصينية الأميركية ولكنها لن تعترف ابداً بما يدعى "الدول القائدة "و"الدول المنقادة" في العالم ولن تضحي ابدا بالمبدأ الأساسي بمعارضة الهيمنة بسبب ما تتعرض له العلاقات الصينية الأميركية من ضغط، إن المحافظة على السلام العالمي والمحافظة على الاستقلال القومي والسيادة هما هدفان لسياسة الصين الخارجية ولذا لابد من إصرارها على معارضة الهيمنة (البغدادي، ٢٠٠١، ٤).

٢- المتغير الروسي

ترجع العلاقات بين روسيا والصين لحقبة استيلاء الشيوعيين على الحكم في الصين عام ١٩٤٩، إلا انه سرعان ما دب التنافس بينهما على قيادة العالم الشيوعي واستمرت حتى نهاية الحرب الباردة، ففي مدة حكم (بوريس يلسن)، الذي توجه صوب الولايات المتحدة الاميركية الأميركية والغرب على حساب علاقات روسيا الآسيوية، الى حين وصل (فلاديمير بوتن) للسلطة وباشر بتحسين علاقات روسيا بالصين، وبدأ ترسيم حدود مشتركة بينهما، وتسوية الخلافات العالقة، وتوج هذا التقارب بتوقيع اتفاقية الصداقة الروسية الصينية في يوليو من عام ٢٠٠١، التي مثلت مرحلة متقدمة على مسار تطور العلاقات الثنائية بين البلدين (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٧، ٦٨).

وهناك جملة من العوامل أدت الى تطوير العلاقات بين البلدين، لعل اهما ما يأتي (سلمان، ٢٠١١، ١١-١٢):

١. إدراك كلا الدولتين الأهمية الإستراتيجية للدولة الأخرى، إذ ان كلا النظامين يتعارضان مع السياسة الأميركية ويرفضان هيمنة قوة واحدة عظمى على النظام الدولي.
٢. رغبة روسيا في خلق نوع من التوازن الاستراتيجي مع السياسية الأطلسية الهادفة إلى توسيع حلف شمال الاطلسي نحو شرق أوربا من ناحية والمخاوف الصينية من توسيع نطاق حلف الاطلسي إلى خارج القارة الاوربية لاسيما منطقة المحيط الهادي من ناحية ثانية.
٣. رغبة الدولتين العمل لدفع سياسة كوريا الشمالية، باتجاه أكبر قدر ممكن من سياسة التهدئة.
٤. رغبة الصين في مواجهه الآثار الناجمة عن تجديد الاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة الأميركية واليابان، وهذا يعطي اليابان هامشاً أوسع للحركة.

٥. تهدف الاستراتيجية الصينية إلى تأمين إمدادات الطاقة، والتي تمر عبر مضيق ملقا، وهذا يُعدّ نقطة الضعف الأساسية لها.

٦. إدراك الصين وروسيا لمصادر التهديد الإقليمي، على سبيل المثال الدول الإسلامية غير المستقرة والمتخلفة اقتصادياً عبر حدود الصين، في آسيا الوسطى، إذ تشكل هذه الجمهوريات أكبر خطر محتمل لوحدة الأقاليم الصينية، كإقليم سينكيانج المستقل ذاتياً، والذي يجاور جمهوريات آسيا الوسطى ويقطنه أكثر من ١٥ مليون نسمة، ٦٠% منهم ذو اصول إسلامية، ولهم صلات عرقية وثقافية وحضارية مع أبناء عمومتهم في كازاخستان وطاجكستان (العبدلي، ٢٠٠٧، ١٢٦).

وعلى الرغم من ذلك، يبدي بعض المحللين الصينيين، تحفظات حول طموحات روسيا الإستراتيجية طويلة المدى، وسياستها الدفاعية الحالية، فروسيا تسعى إلى بناء وإعادة تأكيدها على انها قوة عظمى، خصوصاً عَبر منطقة اوراسيا وفي شرق آسيا، إذ ينظر إلى روسيا على أنها تحاول إن تستخدم آليات الأمن الجماعي لإعادة تأكيد حضورها الاستراتيجي بوصفها بديل عن حضورها العسكري السابق في المنطقة (بروان & وآخرون، ٢٠١١، ٢٣٨–٢٤٠).

إن النزاع التاريخي بين الصين وروسيا، يتمثل مسرحه في حوض نهر الآمور الفاصل بينهما، لان مجرى النهر يمثل الحد السياسي ما بين الدولتين، والذي يصل طوله إلى (٢٨٢٤ كلم) غير إن النهر يقع قي إقليم جغرافي له نسق مورفولجي مناخي يشهد فيضانات على علاقة بالإمطار الموسمية في الجزء الشمالي الشرقي من آسيا ما يدفعه إلى تغير مجراه بين الحين والآخر فيدفع الدولتين إلى الخلاف على هوية الأراضي من جهتي النهر (حداد، ٢٠٠٦، ١١٥).

ومن جانب آخر، لتشعب العلاقات الصينية – الروسية إبعاد مختلفة في المستوى الاقتصادي والتجاري، إذ نجد تنامي التبادل التجاري ما بين البلدين، ففي عام ٢٠٠٠ بلغ (٧) مليار دولار وارتفع ليصل (١٦،٤٨) مليار دولار عام ٢٠٠٧، وبلغ

حجم الاستثمارات الصينية في روسيا (٥%) من إجمالي الاستثمارات الصينية الخارجية في عام ٢٠٠٤ (خليفة، د.ت).

وعلى الرغم مما ذُكر، ستبقى روسيا مصدراً للتقنية العسكرية، كما أن هناك توافق سياسي في الرؤى الصينية – الروسية على ضرورة الحد من الهيمنة الأميركية، ورفض مشروع الدفاع الصاروخي، والتوسع الشرقي للناتو، إذ نجد تقارب في مواقف البلدين في الأمم المتحدة، خصوصاً في مجلس الأمن، والتي تهدف إلى اتباع نسق عالم متعدد الأقطاب وتعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية والحد من الانتشار النووي، فضلاً عن التنسيق الأمني بينهما في منطقة آسيا، للتصدي للإرهاب وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والحركات الانفصالية.

الخاتمة

من خلال ما تقدم، توصلت الباحثة لاستنتاجات عدة، هي:

١- تؤثر العديد من المتغيرات الجيواستراتيجية على الدور الصيني والتي تتمثل بمشكلاتها الداخلية مثل الانفجار السكاني وقلة نصيب الفرد من الدخل القومي، وكذلك نزعات الانفصال في بعض الأقاليم منها التبت والايغور ومشكلة تايوان،

٢- تتقارب الصين مع روسيا الإتحادية دولياً، ومع الهند تتقارب بحذر بعفل المتغير الأميركي، فالصين والولايات المتحدة الأميركية متناقضتين.

٣- تستقطب الصين كوريا الشمالية، وتتنافس مع كوريا الجنوبية واليابان، كونهما ضمن المنظومة الأميركية.

٤- إن الصعود الدولي للصين مرتبط باستقطاب القوى الآسيوية الإقليمية المضادة للولايات المتحدة الأميركية، وغير متضاربة مع روسيا الاتحادية، ومن ثم تدخل سباق النفوذ للقوتين بحذر سلمي، فكل دولة تخرج من المنظومة الأميركية تستقطبها الصين.

المصادر

أباه، ا. و. (٢٠٠٤). *عالم ما بعد ١١ سبتمبر: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية Word After 11 September: The Intellectual and the Strategical Ambiguity*. الدار العربية للعلوم.

أعمال عنف عرقية في الصين تستهدف أقلية الإيجور المسلمة Ethnic Violence Against the Muslim Uighur Minority. (د.ت). http://www.aljazeera.net

أي دلائل لاستعادة الصين مرتبة الشريك الأول للهند؟ Any Evidence to Return China the First Partner Grade for India? (د.ت). *صحيفة الشعب اليومية اونلاين*.

البغدادي، ع. إ. (٢٠٠١). مستقبل العلاقات الصينية الأميركية The Chinese U.S.A Relationships Future. *أوراق أميركية*، ٦٨ .

الجنابي، ص. ج. م. (٢٠٢١). *أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان The Geopolitical Variable Effect in the Chinese Foreign Policy Toward Tywan*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

الدليمي، س. ج. (٢٠٠٤). السياسة الخارجية الهندية: الثوابت والمتغيرات *The Indian Foreign Policy: The Variables and the Constants*. *دراسات دولية*، ٢٥ .

الربيعي، ك. ع. (٢٠٠٤). مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرق آسيا The U.S.A. Security System Future in East Asia. *دراسات دولية*، ٢٣ .

السيد، م. ك. (٢٠١٧). *الصين ونموذجها في التنمية The Chinese Model in Development*. مركز دراسات الوحدة العربية.

العامر، ا. م. (٢٠٠٥). سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي *The Regional Chinese Policy and its Reflections on the Disputation in the South Chinese See*. *دراسات استراتيجية*، ٧٩ .

العبدلي، ا. م. ع. (٢٠٠٧). *العلاقات الصينية – الروسية وآفاقها المستقبلية Chinese Russian Relationship and its Future Horizons*. *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة بغداد.

العربي، ا. ا. (٢٠٠٧). *سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي The Chinese*

Foreign Policy and Consolidation of the International Role. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

باكير، ع. ح. (٢٠١١). تركيا والصين: أبعاد التأسيس للتعاون الاستراتيجي Turkey and China: The Foundation Dimensions for the Strategic Cooperation. *مدارات استراتيجية*.

باكير، ع. ح. م. (٢٠١٦). *مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي Chinese Future in the International System: Study in Peaceful Ascension*. *أطروحة دكتوراة غير منشورة*. جامعة بيروت العربية.

بروان، م. إ.، & وآخرون. (٢٠١١). *صعود الصين Chinese Ascension* (م. قاسم (مترجم)). المركز القومي للترجمة.

بريجنسكي، ز. (١٩٩٩). *رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً The Major chessboard: The U.S.A. Control that to Result from Geostrategy*. مركز الدراسات العسكرية.

تشايس، م. إ.، & تشان، آ. (٢٠١٦). *نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل The Developer Chines Approach Toward Complete Strategical Determent*. مؤسسة راند للأبحاث.

تشيماو، ت. (٢٠٠٠). الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب: رؤية صينية The Direction Towards Poly Magnate. *مجلة السياسة الدولية، ١٤٥*.

جيانغ، و. (د.ت). *أهي بداية جديدة للصين واليابان؟ Is It a new Beginning for China and Japan?*

حداد، م. (٢٠٠٦). *الجيوبوليتيكا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافية والسياسة The Geopolitics: Identification Matters and the Affiliation Between Geography and Policy*. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

حسين، س. ق. م. (٢٠١٨). *الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط: ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ Chinese Ascension and its Effect to the U.S.A. Hegemony in the Middle East 2001-2009*. دار المنهل.

حلمي، ن. (٢٠١١). التنافس الإقليمي من منظور الصين The Region Competition from Chinese Perspective. *مجلة السياسة الدولية، ١٨٣*.

حميد، ع. خ. (٢٠١٥). السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماو تسي تونج، ودينج تشاو بنج (دراسة مقارنة) The Chinese Foreign Policy in the Presidency Period for Each Mao Tse Tonch and Dench Tshao Bench (Comparison Study. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، ٢ (٤).

خليفة، م. (د.ت). *أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي The Dimensions of Chinese Ascension in the International System*.

دودز، ك.، & اتكنسون، و. (٢٠١٢). *الجغرافية السياسية في مائة عام The Geopolitical in Century* (ع. معتمد & ع. زيان (مترجمين)). المركز القومي للترجمة.

ذياب، ا. (٢٠١٢). جزر التوتر والنزاع حول الحدود البحرية في شرق آسيا The Tension and Disputation Islands a Round See Boundary in East Asia. *مجلة السياسة الدولية*، *١٩* (٤٧).

زاده، ز. خ. (١٩٩٧). *التقييم الاستراتيجي The Strategical Evaluation*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

سكوبيل، أ.، & نادر، ع. (٢٠١٦). *الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر China in the Middle East: The cautious dragon*. مؤسسة راند للأبحاث.

سلمان، ف. د. (٢٠١١). العلاقات الصينية – الروسية Chinese Russian Relationship. *شؤون آسيوية*، *١*.

عابدين، ص. (٢٠١٠). شبه الجزيرة الكورية: أدوات وحدود التصعيد The Korean Peninsula: The Escalation's Tools and Boundary. *مجلة السياسة الدولية*، *١٨٢*.

عبدالله، ح. ق. (٢٠٠٢). *التنافس الصيني – الياباني في جنوب شرق آسيا أبان الحرب الباردة وما بعدها The Chinese-Japanese Competition in East Asia During and After Cold War*. *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة بغداد.

علي، م. ش. (٢٠٠٨). الصين والتجارة الدولية من التنافس الى الاعتماد المتبادل China and International Trade from Competition to the Reciprocal Credit. *مجلة السياسة الدولية*، *١٧٣*.

فهمي، ع. م. (٢٠٠٠). دور الصين في البيئة الهيكلية للنظام الدولي The Chinese Role in the Structural Setting of the International System. *دراسات*

استراتيجية، ٤٢.

كاظم، ن. (٢٠١٠). *الصين القوة العملاقة الجديدة China The New Giant Power*. لارسا للنشر.

كوخ، ك. (٢٠٠١). *الصين والأمن الإقليمي في جنوب آسيا China and Regional Security in South Asia*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

كيسنجر، هـ. (٢٠٢٠). *هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية القرن الواحد والعشرين؟ Dose U.S.A. Need to Foreign Policy for the Twenty-one Century Diplomacy?* (ع. الأيوبي (مترجم)). دار الكتاب العربي.

هولمز، ج. (٢٠١١). *طريقة الصين في الحرب البحرية: منطق ماهان وقواعد ماو The Chinese Procedure in the See War: Mahan's Logic and Mao's bases*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

وزارة الخارجية اليابانية The Japanese Foreign Ministry. (د.ت).

المصادر الاجنبية

Branches, B. (n.d.). ***China's Demographic woes*****.**

China's Ethnic Fault Lines**. (n.d.).**

Clarke, A. (n.d.). ***See How the One – Child Policy Changed China, available*****.**

East Turkestan, World Uyghur Congress, available**. (n.d.).**

Gobel, C., & Ong, L. H. (2012). ***Social Unrest in China*****. ECRAN.**

Kondapalli, S. (n.d.). ***National Security Paper China's National Security and the Security Apparatus, USI, available at: http://www.usiofindia.org Staff Writer, What Type of Economic System Does China Have?, Reference, 2020*****. http://www.reference.com**

Kroenig, M. (2020). ***The Return of Great Power Rivalry: Democracy versus Autocracy from the Ancient World to the U.S. and China*****. Oxford University Press.**

Nakazawa, K. (n.d.). ***China's street-stall debate puts Xi and Li at odds*****. NIKKEI Asia.**

Roy, J. S. (2018). China's Development Challenge. ***Fall Series, 218*****.**

Tan, H. (n.d.). ***China's says its economy grew 6.1% in 2019, in line with expectations*****. CNBC.**

Unemployment rate in urban China from 2009 to 2019 with forecasts until 2026**. (n.d.). Statista. http://www.statista.com**